

Distr.: General
16 January 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وردت من السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا (انظر المرفق). وقد أعرب رئيس الوزراء عن تقديره لقراركم دعوة الجمعية العامة إلى عقد جلسة استثنائية طارئة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لمعالجة الحالة المتدهورة في غزة، أرجئ انعقادها في ضوء اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونظرا لعدم الاستجابة لدعوة المجلس إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، يطلب رئيس الوزراء تدخلكم شخصيا لدى أعضاء مجلس الأمن ولدى قادة الطرفين المعنيين لمطالبتهم بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعوة الجمعية العامة إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة لمعالجة الحالة في غزة من منطلق قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ والمعنون "الاتحاد من أجل السلام".

(توقيع) حميدون علي

السفير

الممثل الدائم لماليزيا



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

لقد سُرت أيما سرور، بعد أن كتبت إليكم في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عندما سمعت بأنكم قرّرتم دعوة الجمعية العامة إلى عقد جلسة استثنائية طارئة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للطلب إلى مجلس الأمن معالجة الحالة المتدهورة في غزة واتخاذ ما يلزم من قرارات لإعلان وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وللمطالبة الطرفين المعنيين بالامتنال للقرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

ثم قرّرتم، عقب الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن للاجتماع واتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إرجاء دعوة الجمعية العامة إلى استئناف الجلسة الاستثنائية الطارئة. وأنا متفق معكم على أن قراركم إرجاء عقد هذه الدورة متماش مع الإجراءات والتقاليد السارية في الأمم المتحدة.

لكن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، كما تعلمون، لم يحقق الهدف المنشود المتمثل في وضع حد لأعمال القتل والدمار المرتكبة في غزة. إذ إن دعوة مجلس الأمن إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، لم تُستجَب. وأخشى ما أخشاه أن الحالة في غزة ستزداد سوءاً.

وإننا نعرف جميعاً أنّ نقطة الضعف الرئيسية في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) هي غياب أيّ أحكام فيه تنص على اعتماد آلية لتنفيذه، من قبيل إنشاء فريق رصد دولي أو قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة يمكنها إنفاذ وقف إطلاق النار ومنع اندلاع أعمال قتالية جديدة.

وفي ضوء آخر المستجدات، وبصفتكم رئيساً للجمعية العامة، أود أن ألتبس تدخلكم شخصياً لدى أعضاء مجلس الأمن ولدى قادة الطرفين المعنيين لمطالبتهم بالوقف الفوري لأعمال العنف والعمل على إعادة الاستقرار إلى غزة.

وأود أن أطلب أيضاً دعوة الجمعية العامة استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة التي أَرَجَأْتُمُ عقدها في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأعتقد أنّ الظروف السائدة على الأرض في غزة وحالة عدم اليقين التي يشهدها مجلس الأمن تقتضيان أن تتخذوا هذا الإجراء الضروري. وبرأيي أنّ الخيار الوحيد أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأدية مهمتهم المتمثلة في التمسك بدور الأمم المتحدة الأساسي في تجنب الحرب وصون السلم والأمن الدوليين، هو الاجتماع ومعالجة الحالة في غزة من منطلق قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ والمعنون "الاتحاد من أجل السلام".

(توقيع) عبد الله أحمد بدوي

١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩